

الراعي: لبنان يحتاج إلى مسؤولين جدد لإنشاء الدولة - الوطن



الراعي مترنساً قداساً في كنيسة مار يوسف للأبواب اليسوعيين (ميشال عقل)

أكد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي "رفضه استئثار العصبية الطائفية والمذهبية على أوسع نطاق، واستخدامها أداة في العمل السياسي لاستقطاب الجماهير". ورفض "السكوت عن تسييس القضاء في بعض الحالات"، معتبراً أن "المشاركة في السلطة غدت وسيلة لتقاسم النفوذ والوظائف والمكاسب بين السياسيين، ونهب المال العام، ممّا أدى إلى إضعاف الدولة وإغراقها في الديون". وطلب "بمسؤولين جدد ومن نوع آخر في لبنان".

ترأس الراعي قداساً احتفالياً في كنيسة مار يوسف للأبواب اليسوعيين في الاشرافية، لمناسبة بدء السنة الاكاديمية الـ145 **لجامعة القديس يوسف**، والاحتفال بذكرى مئوية دولة لبنان الكبير، وذلك بدعوة من رئيس الجامعة البروفسور سليم دكاش ومجلس الجامعة.

ورأى أنّ «القيم تشكل فلسفة الصيغة اللبنانية التي تتلخص باستيعاب الواقع المجتمعي التعددي في إطار كيان سياسي موحد، تشارك الطوائف فيه بممارسة السلطة، بهدف بناء دولة تحقق العدالة والأمن والاستقرار، وتوفّر العيش الكريم لأبنائها، فيقوى انتماءهم الوطني لإقتناعهم بأنّ الدولة تشكل ضماناً لهم جميعاً، من دون حاجة لأيّ ضمانات أخرى، وتتعرّزّ بذلك الوحدة الوطنية وتتربّخ ويغدو العيش المشترك حقيقة واقعية».

ورفض «استئثار العصبية الطائفية والمذهبية على أوسع نطاق، واستخدامها أداة في العمل السياسي لاستقطاب الجماهير. الأمر الذي عمّق الانقسامات الطائفية والمذهبية، وأدى إلى تشويه مفهوم المشاركة الطائفية في السلطة، فبدلاً من أن تكون مشاركة في بناء دولة تصون وحدتها والعيش المشترك، وتوفّر الأمن والاستقرار والعيش الكريم لأبنائها، غدت المشاركة وسيلة لتقاسم النفوذ والوظائف والمكاسب بين السياسيين، ونهب المال العام، وتوزيع مقدرات الدولة حصصاً بينهم باسم الطوائف. ما أدى إلى إضعاف الدولة وإغراقها في الديون، وإلى جعل شبابها جماعة

الجامعة وسائر مؤسساتنا التعليمية جهودها في تربية أجيالنا، المسؤولة غداً عن الوطن. على القيم الأخلاقية، وروح المسؤولية، وكرامة العمل السياسي الذي طريقه الإنسان والخير العام. فلبنان في حاجة إلى مسؤولين جدد من نوع آخر، ومطلوب من الكنيسة إعدادهم وتشجيعهم ومواكبتهم. فإنها تحتفظ بحق التمييز بين التراجع والتقدم، وبين التطور النهضوي والتطور الانحطاطي، وبين المعرفة التي تؤدي إلى الحقيقة والإيمان، وبين المعرفة التي تنزلق إلى الضلال والشك. في كل ذلك الكنيسة ترفع صوتها، وتعطي صوتاً لمن لا صوت له. ولذا، أعين الشعب تنظر اليوم إليها. فكما كانت الرائدة في إنشاء الدولة - الوطن في مطلع القرن الماضي، مدعوة هي اليوم إلى تحسين هذا الكيان بمجتمع صافي الولاء، لبناني الهوية، عصري الوجه، مدني القوانين، راقي التقاليد، وقادر على احتضان هذه التجربة الفذة ومنعها من الانهيار. الكنيسة قادرة على ذلك، لأنها تمتلك المدرسة والجامعة. فعلى مقاعدها يتهياً مستقبل الدولة والوطن».

متظاهرين وقاطعي طرق ومهاجري الوطن، فيما هم ضمانة مستقبله، لذا، لا نستطيع السكوت عن هذه الممارسة المخالفة للدستور وفلسفة الميثاق الوطني، والمقوضة لأوصال الدولة، وإفكار شعبها، وخنق طموحات شبابها». وأردف: «لا نستطيع السكوت عن تسييس القضاء في بعض الحالات، وعن تحويله إلى محاكمات سياسية طائفية تفبرك فيها الملفات، وتنقض النصوص، وتعطل إشارات مؤسسات الدولة، ويمارس التعذيب لدى أجهزة أمنية باتت مذهبية، لكي يقر المتهم بجرم لم يقترفه، ويوقع محضراً لم يطلع عليه، ولم يسمح له بالاطلاع. ويضغط على القاضي، ويحاصر حزبياً وطائفيّاً في إصدار قراره وحكمه بموجب الضمير. ومن ناحية أخرى، لا نستطيع السكوت عن عدم تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية المحققة، من قبل النافذين السياسيين والمذهبيين، وكل ذلك مخالف تماماً لما تنص عليه المادة 20 من الدستور». وتابع: «أقول هذا ليس فقط للإدانة والشجب وتحطيم الهمم، بل لتضاعف